الصباح الاقتصادية
12
العدد 3266 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 5 جمادى الأولى 1440 - الموافق 11 يناير 2019
Friday 11 January 2019 - No.3266 - 11 th Year

خلال جلسة متباينة للبورصة

المؤشر العام يستعيد عافيته ويرتفع 41.01 نقطة

انهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع أمس الخميس على ارتفاع المؤشر العام 01ر41 نقطة ليبلغ مستوى 7ر5218 نقطة بنسبة ارتفاع تبلغ 0ر79 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 4ر213 مليون سهم تمت من خلال 6956 صفقة نقدية بقيمة 33ر32 مليون دينار كويتي (نحو 6ر106 مليون دولار امريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر5 نقطة ليصل إلى مستوى 4ر4791 نقطة وبنسبة انخفاض 12ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 6ر147 مليون سهم تمت عبر 4292 صفقة نقدية بقيمة 2ر8 مليون دينار (نحو 06ر27 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 3ر66 نقطة ليصل إلى مستوى 3ر5453 نقطة وبنسبة ارتفاع 23ر1 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 8ر56 مليون سهم تمت عبر 2664 صفقة بقيمة 24 مليون دينار (نحو 2ر79 مليون دولار).

مؤشرات البورصة تتباين

وكانت شركات (وثاق) و(تجارة) و(إيفا فنادق) و(الرابطة) و(وربة ت) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بترو جلف) و(أعيان) و(خليج ب) و(أهلي متحد) و(المدينة) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (مراكز) و(وطنية د ق) و(سنرجي) و(تجاري) و(وطنية م ب).

وتابع المتعاملون إفصاحا من شركة (جياد القابضة) بشأن دعاوى وأحكام والموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهم شركة (المساكن الدولية) وإيضاح بشأن التداول غير الاعتيادي على سهم شركة (المدينة للتمويل والاستثمار).

وشهدت الجلسة إعلانا لبورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لحساب وزارة العدل فضلا عن إفصاح مكمل من شركة (نقل وتجارة المواشي) بشأن تأسيس شركة تابعة جديدة في جنوب افريقيا بهدف فتح سوق جديدة لاستيراد المواشي.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على ان تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«المركزي»: 2.1 مليار دينار...فائض الحساب الجاري المحلي خلال الربع الثالث

البنك المركزي

قال بنك الكويت المركزي امس الخميس ان الحساب الجاري للكويت حقق فائضا بلغ 1ر2 مليار دينار كويتي (نحو 9ر6 مليار دولار امريكي) في الربع الثالث من 2018.

واوضح (المركزي) في بيان صحفي ان الفائض انخفض حوالي 5ر492 مليون دينار (نحو 6ر1 مليار دولار) عن الفائض المسجل في الربع الثاني من 2018 البالغ 6ر2 مليار دينار (نحو 5ر8 مليار دولار) بانخفاض نسبته 6ر18 في المئة.

وعزا هذا الانخفاض إلى تراجع فائض الميزان السلعي من جهة وارتفاع عجز حساب الخدمات من جهة اخرى مشيرا الى ان الحساب الجاري يعكس بصفة اساسية تراجع قيمة الصادرات السلعية بمعدل اكبر من معدل ارتفاع قيمة الواردات السلعية.

وذكر ان قيمة فائض الميزان السلعي انخفض لتصل قيمته في الربع الثالث من 2018 نحو 4ر3 مليار دينار (نحو 2ر11 مليار دولار) مقارنة بنحو 8ر3 مليار دينار (نحو 5ر12 مليار دولار) في الربع الثاني من 2018.

واوضح ان العجز في حساب الخدمات (صافي قيمة المعاملات المرتبطة بالخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين كخدمات النقل والسفر والاتصالات والانشاءات) ارتفع بالربع الثالث بما قيمته 6ر45 مليون دينار (نحو 5ر150 مليون دولار) عن الربع الثاني بنسبة 2ر3 في المئة ليبلغ نحو مليارى دينار (نحو 6ر6 مليار دولار). وعن تطورات الحساب المالي لميزان مدفوعات الكويت (الحساب المالي للمعاملات التي تنطوي على تبادل أصول وخصوم مالية بين المقيمين وغير المقيمين) في الربع الثالث افاد ان هناك انخفاض في وتيرة النمو الصافي في قيمة الموجودات الخارجية للمقيمين اذ بلغت 6ر2 مليار دينار (نحو 8ر6 مليار دولار) في الربع الثالث.

وذكر انه نتيجة للتطورات في الحسابات الرئيسية للميزان فقد سجل الوضع الكلي لميزان المدفوعات خلال الربع الثالث عجزا قدره 448 مليون دينار (نحو 1ر5 مليار دولار) مقابل فائض قدره 961 مليون دينار (نحو 3ر2 مليار دولار).

واوضح انه مع نظرة اشمل لوضع ميزان مدفوعات الكويت تاخذ في الاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات المسجلة ضمن بند (الحكومة العامة) فان الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع يظهر فائضا قدره 6ر2 مليار دينار في الربع الثالث (نحو 7ر3 مليار دولار) مقابل فائض قيمته 3ر2 مليار دينار (نحو 7ر6 مليار دولار) في الربع الثاني.

«أوابك».. نقطة تحول جوهرية في مسيرة العمل العربي المشترك

أكد الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) عباس النقي ان انشاء منظمة (أوابك) التي حلت ذكرى تاسيسها ال51 في التاسع من يناير هي نقطة تحول جوهرية في مسيرة العمل العربي المشترك.

وقال النقي في بيان صادر عن المنظمة اليوم الخميس ان (أوابك) تركز على التعاون بين الدول الأعضاء بقصد تحقيق المصالح والمنافع الاقتصادية المشتركة لافتا الى ان ذلك تحقق عن طريق تأسيس مجموعة من الشركات المنبثقة عن الدول الأعضاء في المنظمة.

وأشار الى ان هذه الشركات هي الشركة العربية البحرية لنقل البترول التي تأسست عام 1972 ومقرها مدينة الكويت والشركة العربية لبناء واصلاح السفن (أسري) تأسست عام 1973 ومقرها مدينة المنامة في مملكة البحرين والشركة العربية للاستثمارات البترولية تأسست عام 1974 ومقرها مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية.

وأضاف ان من هذه الشركات أيضا الشركة العربية للخدمات البترولية تأسست عام 1975 ومقرها مدينة طرابلس في دولة ليبيا كما أسست المنظمة معهد النفط العربي للتدريب تأسست عام 1978 ومقره في مدينة بغداد في جمهورية العراق.

ولفت النقي إلى أن هذه الشركات ساهمت في تعزيز مسيرة الصناعة البترولية العربية من خلال ما نفذته من مشاريع بترولية مشتركة أو منفردة في تمويل مشاريع بترولية في العديد من الدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء.

وأوضح أن المنظمة تهدف إلى تعاون الدول الأعضاء بمجال الأنشطة الاقتصادية في صناعة البترول وتوثيق العلاقات بينها وتقرير الوسائل المتاحة للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين أو مجتمعين وتوحيد الجهود لتامين وصوله إلى الأسواق بشروط مناسبة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للاستثمار في صناعة البترول في دول الأعضاء.

وأشار إلى أن المنظمة تسلك عدة سبل لتحقيق هذه الأهداف ومن بينها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها ما أمكن واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الدول الأعضاء إلى الحد الذي يمكن (المنظمة) من ممارسة نشاطها ومساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات.

شعار منظمة أوابك

وافاد بان المنظمة تحقق أهدافها ايضا من خلال اتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في الدول الأعضاء التي تتوفر فيها الامكانيات وتعاونهم في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول والإفادة من الموارد والامكانيات المشتركة لإنشاء مشاريع بمختلف أوجه النشاط في صناعة البترول والغاز يقوم بها الأعضاء أو من يرغب منهم بذلك.

وأكد النقي حرص المنظمة على دعم وتنمية علاقاتها واتصالاتها مع العالم الخارجي لطرح وجهة نظر الدول العربية المصدرة للبترول حول قضايا الطاقة والتنمية واستكشاف آفاق التعاون الاقتصادي والتقني بين الدول الأعضاء والبلدان المستهلكة للنفط وكذلك البلدان النامية. وشدد على حرص الأمانة العامة للمنظمة على متابعة كل التطورات الجارية في الصناعة البترولية العالمية موضحا انها تقوم برصد انعكاساتها على اقتصادات الدول الأعضاء من خلال ما تقوم به من دراسات فنية واقتصادية في هذا الشان حيث تقوم بإعداد دراسات فنية واقتصادية حول الصناعة البترولية والغاز والطاقة بمعدل ما بين 8 إلى 10 دراسات سنويا.

وبين أن الأمانة العامة تقوم بمتابعة التطورات على صعيد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس تنفيذا لتوجيهات مجلس وزراء منظمة (أوابك) لتوضيح مواقف الدول الأعضاء لتلك القضايا وبالتنسيق المستمر مع المجموعة التفاوضية العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوابك) التي أبرمت في مدينة بيروت بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا (المملكة الليبية آنذاك) بشان انشاء منظمة عربية اقليمية متخصصة ذات طابع دولي واختيرت الكويت لتكون المقر الرئيسي للمنظمة. وانضم إلى عضوية المنظمة في عام 1970 كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية وانضم اليها في عام 1972 كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق وانضمت اليها جمهورية مصر العربية في عام 1973 وانضمت الجمهورية التونسية في عام 1982 (جمدت عضويتها منذ عام 1986 بناء على طلبها).

ومجلس التعاون دول الخليج.

واضاف انه يتم عقد اجتماعات تنسيقية مع تلك الجهات لمناقشة مسودة القرارات والمواضيع التي يتم التفاوض بشانها والحرص على عدم صدور قرارات من مؤتمرات الأطراف التي ممكن أن تؤثر سلبا على اقتصادات الدول الأعضاء حيث شاركت الأمانة العامة مؤخرا في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ الذي عقد في بولندا خلال ديسمبر الماضي.

وأعرب النقي عن خالص تقديره وامتنانه للدول الأعضاء في المنظمة على ما تقدمه من دعم كبير للمنظمة الأمر الذي مكنها من أداء رسالتها على أكمل وجه ولكل الأجهزة الرئيسية بالمنظمة وهي مجلس الوزراء والمكتب التنفيذي والأمانة العامة والهيئة القضائية على جهودها الحثيثة لتسيير عمل المنظمة. يذكر ان منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) أنشئت عام 1968 بموجب الاتفاقية

تنظمه مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالتعاون مع جامعة كاليفورنيا

البنك الوطني يواصل مشاركته للموسم الخامس في برنامج «تحدي الابتكار»

صلاح الفليج وعماد العبلاني مع فريق الوطني المشارك في البرنامج

يواصل بنك الكويت الوطني للموسم الخامس مشاركته في برنامج تحدي الابتكار الذي تنظمه مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالتعاون مع مركز التعليم التنفيذي في كلية أندرسون لإدارة الأعمال بجامعة كاليفورنيا، لوس انجليس.

ويهدف البرنامج الذي يمتد على مدار أربعة أشهر وأطلقته مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في العام 2015 إلى تطوير وتنمية الطاقات البشرية الابتكارية في القطاع الخاص وذلك بهدف تعزيز ثقافة الإبداع والنمو المعرفي التي تساهم في تحويل اقتصاد الكويت إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وقال مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد أحمد العبلاني: «إن مشاركة بنك الكويت الوطني في برنامج تحدي الابتكار تأتي انطلاقا من إيمان البنك الراسخ بأهمية الابتكار والتطوير على نحو مستمر بما يعزز المكانة الرائدة للبنك على كافة الأصعدة إقليميا». وأوضح العبلاني أن برنامج تحدي الابتكار من البرامج التي توفر حاضنة تساهم في تحفيز قدرات الموظفين على الإبداع، مشيرا إلى أن بنك الكويت الوطني رشح نخبة من الشباب الكويتي سيقوم خلال فترة البرنامج التي تمتد على مدار أربعة أشهر بوضع حلول ابتكارية لتحديات تحاكي طبيعة عملهم في البنك.

وأشاد العبلاني بالدور الذي تلعبه مؤسسة التقدم العلمي في ترسيخ وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار عبر الاطلاع على تجارب عالمية وكذلك الاستفادة من أرقى الخبرات المهنية والأكاديمية حول العالم.

وأوضح أن استمرار المؤسسة في تنظيم هذا البرنامج للسنة الخامسة يعد دليلا على نجاحه وفاعليته في مواكبة التطور المتسارع والملاحق نحو التحول الرقمي الشامل بالإضافة إلى مساهمته في وضع حلول مبتكرة بعيدا عن الأدوات التقليدية التي تحول دون نمو الأعمال في القطاع الخاص.

ويولي بنك الكويت الوطني أهمية كبرى بتطوير كوادره البشرية التي تعد الدعامة الأساسية لتميز وريادة البنك وذلك عبر توفير أفضل البرامج التدريبية المتخصصة التي توافق أعلى المعايير العالمية بغية الارتقاء بالكوادر المهنية لتصبح مؤهلة للقيادة مستقبلا.